OBApproaches
مذكرة رقم 36 | أكتوبر/تشرين الأول

المعونة المستندة إلى النواتج في مجال المياه والصرف الصحي

حصاد التجربة حتى الآن

غيتا كومار وخوسيس موغابي

استُخدمت *المعونة المستندة إلى النواتج منذ مطلع القرن الجديد في توفير البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية للفقراء، عادةً من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص. ونظراً لقلة تجارب هذا النوع من المعونة في قطاع المياه والصرف الصحي، فقد بذل برنامج الشراكة العالمية للمعونات المستندة إلى النواتج جهداً مكثفاً لاختبار هذا النهج في ذلك القطاع. وبرز على الساحة عدد متزايد من مقدمي الخدمة الإقليميين والمحليين، كما شارك في بعض المشروعات مقدمو خدمة من القطاع العام. وتستند هذه المذكرة إلى دراسة للبنك الدولي بعنوان "المعونة المستندة إلى النواتج: الدروس المستفادة وأفضل الممارسات" (مومسن، جوناثان وكومار 2010). والهدف منها هو تقاسم ما تم اكتسابه حتى الآن من خبرات في استخدام هذا النوع من المعونة في مجال المياه والصرف الصحي.*

تصوير جوناثان دافيدار

والمعونة المستندة إلى النواتج هي آلية للتمويل المستند إلى النتائج تربط صرف التمويل (في شكل دعم مالي في المقام الأول) بما يتم إنجازه من خدمات أو نواتج محددة. وفي مجال المياه والصرف الصحي يوجد حتى الآن 22 مشروعاً للمعونة المستندة إلى النواتج يشارك فيها مجموعة البنك الدولي: وهي عبارة عن 15 مشروعاً لإمدادات المياه، وثلاثة مشاريع للصرف الصحي، وأربعة مشروعات توفر كلاً من المياه والصرف الصحي معاً[1]. ويشتمل أكثر هذه المشاريع على تقديم دعم مالي لمرة واحدة من أجل توفير القدرة على الحصول على الخدمة. ومعظمها يشتمل على خطط لمد أنابيب للمياه، حيث تُعرَف عادةً القدرة على الحصول على الخدمة بتوفير توصيلات سليمة. ويجري تنفيذ حوالي نصف هذه المشروعات في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء (أنظر الشكل رقم 1)، حيث يرجع ذلك للجهود المكثفة التي يبذلها برنامج الشراكة العالمية للمعونات المستندة إلى النواتج لتنفيذ عدد من المشروعات التجريبية الرائدة في تلك المنطقة.

التمويل

تقوم سبعة مشروعات من بين المشروعات الاثنين والعشرين سالفة الذكر، على دعم مالي يموله البنك الدولي، بإجمالي تمويل قدره 82 مليون دولار أمريكي. ويشمل ذلك تمويلاً ميسراً من المؤسسة الدولية للتنمية وتمويلاً غير ميسر من البنك الدولي للإنشاء والتعمير. وتشتمل المشروعات الخمسة عشر الأخرى على تمويل دعم مقدَم من برنامج الشراكة العالمية للمعونات المستندة إلى النواتج بقيمة إجمالية قدرها 54.9 مليون دولار أمريكي. وتشكل مستويات الدعم المالي في العادة نحو 65% من التكاليف الإجمالية. وتعد المشروعات التي يمولها برنامج الشراكة العالمية جزءً من مبادرات أكبر للمؤسسة الدولية للتنمية و البنك الدولي للإنشاء والتعمير، مثل مشروعات الصرف الصحي الموضعية في السنغال والتي تمولها المؤسسة الدولية للتنمية وبرنامج الشراكة العالمية للمعونات المستندة إلى النواتج.

ويأتي التمويل المشترك في الغالب الأعم من مساهمات خيرية تمثل في المتوسط نحو 15% من التكاليف الإجمالية.وتقدم هذه المساهمات في بعض الحالات الحكومات أو القطاع الخاص، وفي حالات قليلة تقدمها مرافق القطاع العام، كما هو الحال مع الهيئة الوطنية للمياه والمجاري في أوغندا. ومن الأمثلة الأخرى على ترتيبات التمويل المشترك مشروع هندوراس لإنشاء صندوق للمعونة المستندة إلى النواتج يستهدف المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومنها مشروعات جديدة ومشروعات توسعة في مناطق شبه حضرية أو ريفية. وتشتمل مصادر التمويل على مساهمة من الحكومة المركزية بقيمة مليون دولار أمريكي لتيسير سبل الحصول على التمويل –"تمويل مرحلي"– أمام المشاريع التي ينفذها مشغلون من القطاع العام لا يستطيعون الحصول على تمويل ائتماني كاف؛ وكذلك منحة من برنامج الشراكة العالمية للمعونات المستندة إلى النواتج بقيمة 4 ملايين دولار (ماندري-بِريوت، شيفلر، وأغيليرا 2009).

الاستهداف

تستخدم غالبية مشروعات المياه المذكورة أسلوب الاستهداف الجغرافي كآلية أساسية لتحديد المنتفعين. وعادةً ما تكون هذه المشروعات صغيرة الحجم وتقع في مناطق يتركز بها الفئات الأشد فقراً وتقل بها مخاطر

يعمل غيتا كومار استشارياً لبرنامج الشراكة العالمية للمعونات المستندة إلى النواتج وخوسيس موغابي مهني شاب بإدارة التنمية العمرانية والمياه بمكتب البنك الدولي في جنوب آسيا

الشكل رقم 1. التوزيع الإقليمي لمشروعات المعونة المستندة إلى النواتج التي تمولها مجموعة البنك الدولي في مجال المياه والصرف الصحي

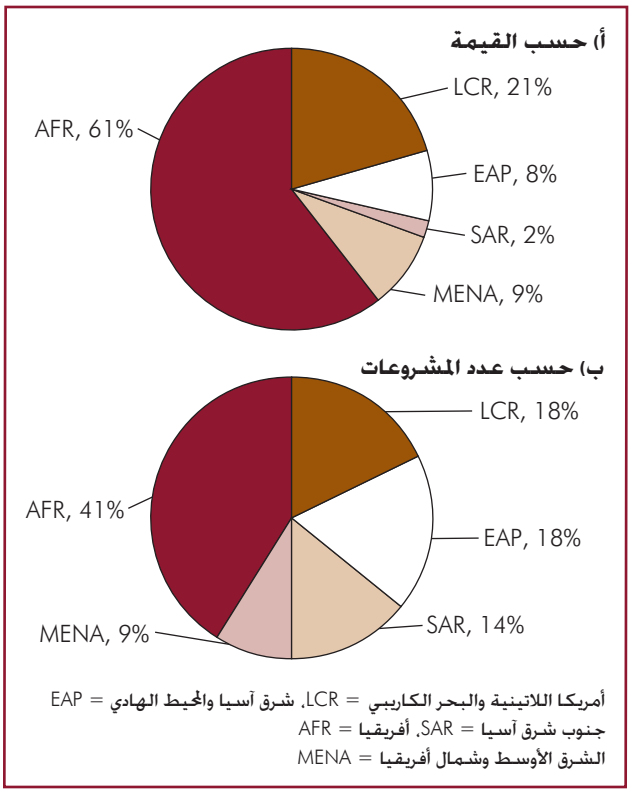

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي = LCR، شرق آسيا والمحيط الهادي = EAP
جنوب شرق آسيا = SAR، أفريقيا = AFR
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا = MENA

استئثار غير الفقراء بمنافعها. وقام بعض مقدمي الخدمات بتطوير آليات إضافية منها:

- مشروع إمدادات المياه في مانيلا بالفلبين، والذي يجمع ما بين الاستهداف الجغرافي واستهداف الفئات الاجتماعية. ويستهدف هذا المشروع المجتمعات المحلية المسجلة رسمياً كمجتمعات "أشد احتياجاً"-وهي تلك التي يقل متوسط دخل الفرد بها عن دولار واحد في اليوم (منزيس وسوردي 2009).
- مشروع تحسين إمدادات المياه بالريف في أندرا براديش بالهند، والذي يجمع ما بين أساليب الاستهداف الجغرافي، والفئة الاجتماعية، والاختيار الذاتي. وبغية الوصول إلى المستفيدين في القرى الخمس والعشرين التي يغطيها المشروع، تم استخدام النظام الحكومي المعروف باسم "بطاقة الحصص التموينية البيضاء" ، الذي يحق بموجبه للأفراد ذوي الدخل المنخفض أن يحصلوا على السلع الأساسية بسعر مخفض (ماندري-بريوت 2008).

مخاطر الأداء

في ظل مشاريع المعونة المستندة إلى النواتج، يتحمل مقدمو الخدمة مخاطر الأداء-ويعني ذلك أن يمول مقدمو الخدمة النواتج مقدماً قبل أن يستردوا أموالهم من الدعم المالي المقدَم من برنامج المعونة المستندة إلى النواتج لدى التحقق – بواسطة جهات مستقلة – من قيامهم بتسليم النواتج المتفق عليها مسبقاً. وفي قطاع المياه عادةً ما تكون هذه النواتج عبارة عن مد توصيلات جيدة، وهو ما يمكن التثبت منه عادةً من خلال الفواتير أو سجلات التحصيل. وفي معظم المشروعات التي يمولها برنامج الشراكة العالمية للمعونات المستندة إلى النواتج، يتم حجب جزء من المدفوعات المستندة إلى النواتج إلى ما بعد عدة أشهر من البدء في تقديم الخدمة، وذلك لتعزيز فرص استدامة المشروع.

- في مشروع المياه الريفية في فييتنام، يقضي الاتفاق بصرف 80% من دعم برنامج الشراكة العالمية للمعونات المستندة إلى النواتج إلى المنظمة غير الحكومية الدولية القائمة بتنفيذ المشروع، وهي مؤسسة التقاء الشرق بالغرب (East Meets West Foundation). فور التحقق من صلاحية التوصيلات، على أن يتم صرف العشرين في المائة المتبقية بعد ستة أشهر من تقديم الخدمة بصورة مرضية.
- في مشروع التمويل الأصغر لتوفير المياه بالمجتمعات المحلية في كينيا، لا تُدفع لجمعيات المياه المحلية المشاركة أية مبالغ إلا بعد التحقق من سلامة التوصيلات، ومرور عدة أشهر على البدء في تقديم الخدمة، والبرهنة، في بعض الحالات، على زيادة المبيعات (فيرجي 2010).

وفي قطاع المياه، حيث يميل مقدمو الخدمة لأن يكونوا من صغار المشغلين المحليين، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمعات المحلية، يمكن أن تتسبب صعوبة الحصول على التمويل في الحد من قدرتهم على التمويل المسبق للنواتج. ومن شأن ذلك أن يحد من مخاطر الأداء التي يمكن إلقاؤها على عاتق مقدمي الخدمة، كما يتضح من هذا المثال الأوغندي (الإطار رقم 1).

وفضلاً عن تحويل مخاطر الأداء، فمن شأن وضع إطار تعاقدي قوى تجري حالياً تجربته في مشروعات المياه المنفَذة بأسلوب المعونة المستندة إلى النواتج أن يسهم في ضمان جودة تقديم الخدمة ويوفر ضوابط وتوازنات ملائمة في حال نشوء مشكلات.

الرصد والتحقق

"النواتج" في قطاع المياه تشتمل في المقام الأول على تركيب صنابير عاملة بالمنازل والساحات، أو أكشاك توصيلات بالشبكة. ومن الناحية النظرية، فإن رصد النواتج في قطاع المياه لا يختلف عنه في غيره من القطاعات. ولكن نظراً لأن برنامج الشراكة العالمية للمعونات المستندة إلى النواتج يميل إلى الاستعانة بوكلاء مستقلين للتحقق، فإن أكثر مشروعات المياه المذكورة يشارك فيها مهندسو تدقيق مستقلون.

ولو أُريد الخروج من عملية الرصد بدروس مستفادة من أجل التوسع في مشاريع المياه، فينبغي أيضاً أن تشارك فيها جهات حكومية. وفي مشروع البلدات الصغيرة في أوغندا، يتبع وكيل التحقق المستقل مديرية التطوير المائي بوزارة المياه والبيئة. ويجوز في بعض الحالات، نظراً للمشكلات المتعلقة بالكفاءة والقدرات، أن ينهض شركاء التنمية بدور أكبر في عملية الرصد والتحقق بالنسبة للمشروعات التي يشارك فيها مؤسسات خدمات محلية صغيرة الحجم.

الدروس المستفادة

وبالرغم من أن نهج المعونة المستندة إلى النواتج لم يزل في مراحله التجريبية في قطاع المياه، *فقد تم الخروج بعدد من الدروس الهامة*

الإطار رقم 1: الدفع على مراحل في قطاع المياه بأوغندا

يستخدم مشروع توفير إمدادات المياه بالبلدات الصغيرة الذي يموله برنامج الشراكة العالمية للمعونات المستندة إلى النواتج في أوغندا أسلوبين مختلفين لصرف المدفوعات المستندة إلى النواتج. ففي البلدات الصغيرة، التي تحتاج غالباً إلى تمديدات متفرعة من الشبكة القائمة، يستخدم المشروع شكلاً "خالصاً" من أشكال المعونة المستندة إلى النواتج. ويتم دفع مستحقات المشغلين الذين ينتمون للقطاع الخاص بعد التحقق من سلامة توصيل خدمات المياه. أما في مراكز النمو الريفية، التي تتطلب إنشاء شبكات جديدة، فيتم صرف المدفوعات المستندة إلى النواتج على مراحل، حيث يُصرف 60 في المائة منها أثناء التشييد، و 40 في المائة بعد التحقق من التوصيلات وتقديم الخدمة.

وقد اختير هذا الأسلوب المرحلي لأنه كان من المتوقع أن يؤدي ضعف القدرة على الحصول على التمويل اللازم لتغطية النفقات لحين تقديم الخدمة، وحداثة نهج المعونة المستندة إلى النواتج، إما إلى ارتفاع قيمة العطاءات بشدة بحيث لا يستطيع الفقراء تحملها (إذ تشتمل التعريفة أو رسوم الخدمة على حصة من التكلفة) أو عدم ورود عروض على الإطلاق. وفي مرحلة تالية، تبعاً لنتائج المشروع التجريبي، قد يتغير أسلوب الدفع ليصبح أكثر قرباً من النهج التقليدي للمعونة المستندة إلى النواتج.

بالفعل. فالدعم المالي يجب أن يكون منسجماً مع الحوافز. وذلك أن برامج المعونة المستندة إلى النواتج التي تجري تجربتها في قطاع المياه تقدم دعماً واضحاً، حصيفاً، ولمرة واحدة من أجل توفير القدرة على الحصول على الخدمة. لكن استدامة هذه البرامج تتوقف في المقام الأول على العلاقة ما بين الدعم المقدَم والرسوم التي يتم تحصيلها من العملاء نظير الاستمرار في تقديم الخدمة. ويجب أن تكون هذه الرسوم في متناول الفقراء وأن تغطي كافة تكاليف التشغيل الكفء المعقولة.

فمتى كانت الرسوم أقل من تكاليف التشغيل، سيؤدي توصيل الخدمة إلى عملاء جدد إلى تكبد مقدمي الخدمة خسائر. ونتيجة لذلك فسوف يعجزون عن توفير الأموال اللازمة لصيانة الشبكة--ولن يكون لديهم الحافز لخدمة عملاء جدد بهذه الرسوم الضئيلة. ومن هنا فإنه لابد لجهود الارتقاء بأداء مشاريع المعونة المستندة إلى النواتج والتوسع فيها بقطاع المياه من أن تمضي جنباً إلى جنب مع إصلاح نظام الرسوم. وقد أبرزت برامج المعونة المستندة إلى النواتج، كتلك الجارية في قطاع المياه بكل من كينيا وأوغندا، هذه المشكلات ووضعتها في الصدارة (أزوبا، موغابي، ومومسن 2010؛ وفيرجي 2010).

وحشد رأس المال الخاص يتوقف على إصلاح نظام الرسوم. فالمعونة المستندة إلى النواتج تستقطب بالفعل تمويلاً خاصاً، لكن المبالغ المستقطبة ستظل محدودة بمدى اشتمال الرسوم على التكاليف الاستثمارية، مع بقائها في الوقت نفسه في متناول الجميع. ففي نهاية المطاف، لابد لمقدم الخدمة من أن يكون قادراً على استرداد ما استثمره من خلال الرسوم. وإذا كان الهدف هو تقليل مبلغ الدعم مع استرداد المزيد من التكاليف الاستثمارية من خلال التمويل الخاص، فلابد من أن تكون الرسوم قادرة على استيعاب هذه التكاليف.

وبالنظر إلى أن تجربة القطاع الخاص، تعود على قطاع المياه بفوائد تتعلق بالكفاءة وانضباط السوق (كما هو الحال في أوغندا)، فلابد من بذل المزيد من الجهد لتشجيع وتدعيم من يرغب من مقدمي الخدمة من القطاع الخاص، ولاسيما الشركات الصغيرة والمحلية. ويمكن أن يكون من العوامل المساعدة في هذا الصدد تعزيز بناء القدرات (بما في ذلك تحصيل الفواتير، والتسويق، وتيسير سبل الحصول على التمويل) وتعزيز الشراكة مع المنظمات المحلية.

كما أن القدرة على الحصول على التمويل تظل تمثل عقبة كبرى. فالقيود التي تعوق الحصول على التمويل يمكن تخفيفها من خلال توفير أدوات مالية رسمية مثل الضمانات. لكن التجارب في هذا الصدد كانت محدودة في قطاع المياه، ولو أنه يجري حالياً في أماكن مختلفة اختبار بضعة أنواع من الضمانات والتسهيلات الائتمانية للقطاع المصرفي. وفي حالة ما إذا كانت مثل هذه الأدوات التمويلية غير متوفرة بسهولة، فقد تحتاج برامج المعونة المستندة إلى النواتج إلى صرف الأموال على دفعات تبعاً لقطع أشواط معقولة في الإنجاز – ما دامت مخاطر الأداء باقية على عاتق مقدمي الخدمة من القطاع الخاص.

وعلاوة على ذلك، فلابد من بذل المزيد من الجهد لمعالجة القيود التي تغل أيدي صغار مقدمي الخدمة من القطاع الخاص، وهم من يُرجَح أن يقبلوا العمل في المناطق الريفية وشبه الحضرية. وتظهر بعض الأمثلة وجود إمكانية للتمويل المسبق، بل ولتمويل المشاريع بشكل عام-وهو أمر هام بالنظر إلى أن القدرة على الحصول على التمويل بتكلفة معقولة يمكن أن تقلل من تكلفة المشروع بالكامل، ومن ثم درجة الدعم المطلوب.

- ففي مشروع المياه في كينيا، قام بنك البرنامج الكيني لمؤسسات الأعمال في المناطق الريفية (K-Rep Bank) بشراء ضمانة ائتمان جزئية من هيئة ائتمانات التنمية التابعة للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) من أجل تخفيض الرهونات المطلوبة من المقترضين، ألا وهم جمعيات المياه المحلية (فيرجي 2010).
- وفي هندوراس، يمكن لمقدمي الخدمة من القطاع الخاص (بمن فيهم المنظمات غير الحكومية) الحصول على قروض تجارية محدودة (وإن كانت فترات سدادها قصيرة للغاية)، وهي قروض مضمونة في نهاية المطاف مقابل أصول بلدية ولكن مع استمداد المقرضين التجاريين الراحة من آلية منح للمعونة المستندة إلى النواتج قابلة للدفع من قبل برنامج الشراكة العالمية للمعونات المستندة إلى النواتج. أما بالنسبة لمنفذي المشاريع من القطاع العام، فبمقدورهم الحصول على قروض مرحلية-وهي قروض حكومية (بغير فوائد من الناحية الفعلية) مضمونة مقابل تحويل القطاع مستقبلاً من الحكومة المركزية إلى البلديات.
- وفي المشروع الأوغندي، جرت تجربة عدة إجراءات، من بينها تقسيم النواتج إلى مراحل بغية تخفيض مبلغ رأسمال التمويل المسبق اللازم، فضلاً عن بعض بناء القدرات للمشغلين المحليين والبنوك المحلية. ومع ذلك فقد ظل اعتماد المشغلين من القطاع الخاص بالدرجة الأولى على أموالهم الخاصة وعلى رأس المال العامل لا على القروض المصرفية. ولكن مع بدء هؤلاء المشغلين الآن في تقديم نتائج ملموسة، أخذت البنوك المحلية تبدي اهتماماً متجدداً بالمشاركة في المشروع (أزوبا، موغابي، ومومسن 2010).

الأهمية البالغة لإيجاد الطلب. فمخاطر الطلب يمكن أن تكون كبيرة في برامج المعونة المستندة إلى النواتج بقطاع المياه. والفقراء، الذين لم يعتادوا في الغالب على تلك الخدمات أو على إجراءات التوصيل والدفع، قد يتباطأون في طلب الانضمام للمشاريع. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى إطالة أمد انتشار المشروع، وبالتالي فترة انتظار مقدمي الخدمة حتى

يستردوا ما دفعوه. ولذا تُعد تعبئة المجتمع المحلي والتواصل معه أمراً بالغ الأهمية. ويستعين كل من مشروع إمداد المجتمعات الريفية بالمياه في الهند والمشاريع الموضعية في السنغال بمنظمات غير حكومية لكي تشجع المجتمعات المحلية على المشاركة وتحسين الاستيعاب.

احتياجات بناء القدرات يمكن أن تكون هائلة. فالتحول عن النُهُج المستندة إلى المدخلات إلى تلك المستندة إلى النواتج يعني نشوء تحديات جديدة أمام كل من السلطات العامة ومقدمي الخدمة. والقدرة على تنفيذ ورصد برامج المعونة المستندة إلى النواتج محدودة، ولاسيما في البلدان التي هي في أمس الحاجة إليها. وتوفير التدريب الموجه، والاستعانة بوكلاء تحقق مستقلين، وإشراك المنظمات غير الحكومية في التواصل مع المجتمعات المحلية وإداريين من القطاع الخاص في إدارة أموال المعونة المستندة إلى النواتج، هذه كلها حلول يجري استخدامها لتخفيف قيود ضعف القدرات.

والجوانب التالية تبدو ذات أهمية خاصة في إنجاح برامج المعونة المستندة إلى النواتج في قطاع المياه:

- هيكل السوق وتركيبته، والخبرة في الإجراءات التنافسية الرامية إلى رفع مستوى الكفاءة.
- الإطار التنظيمي أو القانوني والتعاقدي، بما في ذلك سياسات تحديد الرسوم وتعديلها.
- قدرة الجهات المنفذة – على إجراء التعاملات على سبيل المثال، وعلى الرصد والتحقق، وإدارة تدفق الأموال، علاوة على الفهم والاستعداد للعمل وفقاً للترتيبات المستندة إلى الأداء.
- مدى خبرة القطاع الخاص بتقديم الخدمة، إذا اقتضت الحاجة.

الخلاصة

بدأت برامج المعونة المستندة إلى النواتج التي يشارك فيها كل من القطاعين العام والخاص تؤتي ثمارها، بما في ذلك تحقيق مكاسب من خلال عمليات تقديم العطاءات التنافسية. والشيء الأكثر أهمية هو أن هذه المشروعات بدأت تزيد من قدرة الأسر الفقيرة على الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي.

غير أن المعونة المستندة إلى النواتج لا تدوم إلا ما دامت بيئتها، ولا يمكن فصلها عن المشكلات العريضة للقطاع. وتظهر التجربة أنه لكي يتحقق أثر أكبر وانتشار أوسع، فلابد من توافر بيئة داعمة ومساندة. وبرامج المعونة المستندة إلى النواتج تأتي بخبرات القطاع الخاص إلى المناطق الفقيرة التي لولا ذلك لما أقدم مقدمو الخدمة على خدمتها، لكنها لا يمكن أن تنجح إلا إذا وفرت الممارسات القانونية والتنظيمية المساندة للقطاع الخاص في تحمل المخاطر.

ومع اتجاه شركاء التنمية إلى الارتقاء ببرامج المعونة المستندة إلى النواتج والتوسع في استخدامها، لابد من تشجيعهم على التوسع في تطبيقها بحيث تشمل تمويل السياسات العليا والإصلاحات المؤسسية، فضلاً عن غيرها من مبادرات تحسين أداء المرفق و القطاع بطرق يسهل قياسها، وبالتالي تلائم النُهُج المستندة إلى النتائج.

ثبت المراجع

أزوبا، ك.، ج. موغابي، و ي. مومسن. 2010. "المعونة المستندة إلى النواتج من أجل إمدادات المياه في أوغندا: تعزيز القدرة على الحصول على الخدمة بالبلدات الصغيرة." نُهُج المعونة المستندة إلى النواتج 35.

ماندري-بريوت، ك. 2008. "المعونة المستندة إلى النواتج في الهند: مشروع المياه للمجتمعات المحلية في أندرا براديش." نُهُج المعونة المستندة إلى النواتج 21.

ماندري-بريوت، ك.، م. شيفلر، و أ. س. أغيليرا. 2009. "المعونة المستندة إلى النواتج في هندوراس: صندوق للمعونة المستندة إلى النواتج في قطاع المياه والصرف الصحي." نُهُج المعونة المستندة إلى النواتج 29.

منزيس، إ، و م. سوردي. 2009. "المعونة المستندة إلى النواتج في الفلبين: تحسين قدرة الأسر الفقيرة على الحصول على خدمات المياه في مترو مانيلا." نُهُج المعونة المستندة إلى النواتج 28.

مومسن، ي.، ل. يوهانس، و غ. كومار. 2010. "المعونة المستندة إلى النواتج: *الدروس المستفادة وأفضل الممارسات*." واشنطن العاصمة: البنك الدولي.

فيرجي، ك. 2010. "استقطاب تمويل القطاع الخاص لشبكة أنابيب المياه الريفية في كينيا: استخدام المعونة المستندة إلى النواتج." نُهُج المعونة المستندة إلى النواتج 30.

[1] هناك برنامج إضافي للمعونة المستندة إلى النواتج بقطاع المياه يتم خارج مجموعة البنك الدولي.

نبذة عن نُهُج المعونة المستندة إلى النواتج

نُهُج المعونة المستندة إلى النواتج هي منتدى لمناقشة ونشر الخبرات والابتكارات الحديثة في مجال مساندة تقديم الخدمات الأساسية للفقراء. وتركز السلسلة التي يصدرها المنتدى على تقديم خدمات المياه، والطاقة، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والنقل، والصحة، والتعليم في البلدان النامية، ولاسيما من خلال النُهُج المستندة إلى النواتج أو الأداء.

وقد اختار المؤلفون دراسات الحالة وقدموها بالاتفاق مع فريق إدارة برنامج الشراكة العالمية للمعونات المستندة إلى النواتج، ولا تجوز نسبتها إلى مانحي البرنامج، أو البنك الدولي، أو أي منظمات أخرى منتسبة إليهما. كما أن أي خلاصة أو استنتاج لا يمثل السياسية الرسمية لبرنامج الشراكة العالمية، أو البنك الدولي، أو البلدان التي يمثلانها.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع:
www.gpoba.org

The Global Partnership on Output-Based Aid